

بالوحدة ارتفعت هامات اليمنيين.. وبالديمقراطية تجسدت حقيقة حكم الشعب نفسه بنفسه.



■ قد لا توجد إحصائية دقيقة لضحايا اسطوانات الغاز وما خلفته من كوارث مادية وبشرية في بلادنا.. إلا أن القادم أسوأ لا محالة طالما وفي بلادنا أكثر من أربعة ملايين اسطوانة غاز لاتحمل مواصفات الأمن والسلامة.. وليت العدد يقف عند هذا الرقم، فمناذد بلادنا تستقبل بين الحين والآخر عشرات الآلاف منها والمجمعة من مختلف دول العالم.. ماسبب تلف هذا العدد من الاسطوانات؟ وهل صحيح أنها دخلت بلادنا وهي غير مطابقة لمواصفات الأمن والسلامة؟ وكيف ومتى سيتم إتلافها؟ ومن سيدفع ثمنها؟ وهل سحبها من الاسواق يحل المشكلة؟
 التحقيق التالي نقل هذه الاسئلة للجهات المعنية.. فإلى التفاصيل:

■ تحقيق: فيصل الحزمي

4 ملايين قنبلة موقوتة



عبد الرحمن الراشد

■ رغم الشك المستمر، والقبطية السياسية، فإن الحركة ما بين إيران ودول مجلس التعاون الست لم تنقطع، هناك مسافرون بصورة يومية، غالبا هم خليجيون عرب باتجاه إيران، طلاب وتجار، وهناك مسافرون إيرانيون باتجاه الخليج غربا بينهم ركاب ترانزيت في طريقهم الى أنحاء العالم، أو تجار يحملون على قواربهم الخشبية السجاد والأسماك والكافيار.. ورغم العداوة الهائلة والحرب الباردة ما بين النظام المتطرف في إيران والحكومات الخليجية فإن خططا رقيقا ظل يربط بين ضفتي الخليج يتيح لشعوب الخليج التنقل وخدمة المصالح.. وجاء الكشف عن شبكة الجواسيس الإيرانية في الكويت ليؤكد الشكوك بأن طهران لم تتوقف عن إرسال جواسيسها ومجنديها ليندسوا بين التجار والطلاب والمسافرين، وتجنيد المواطنين الخليجيين الذين يقعون في براثن النظام الأمني العسكري الديني المتطرف.. وقد أثار اكتشاف شبكة التجسس الإيرانية في الكويت النقاش حول ملف العلاقة من جديد، هل يجب تقليص التواصل مع طهران حتى تقتنع السلطات هناك بأنها

الخاسر الأكبر لو أغلقت بوابة الخليج، بوابتها الرئيسية نحو العالم.. فنشاطاتها وحركتها عبر معابر أخرى، مثل تركيا وسورية وباكستان، لا تقدم لها ما تحصل عليه عبر دبي والكويت والبحرين، التي تمثل الممر الرئيسي للخارج، ومهما أظهرنا من غضب حيال ما حدث في الكويت فإن النظام الإيراني لن يكف عن استخدام شركات طيرانه وينوكه ومؤسساته التجارية في الحصول على خدمات تجسسية، لأن هذه طبيعة النظام الإيراني الذي يقوم أساسا على نشاطاته الأمنية، ويعتبر شبكاته التي ينشرها في المنطقة ذراعا سياسية وكتيبية عسكرية متقدمة.. فطهران لا تخفي في تصريحاتها العادية تجاه الولايات المتحدة بأنها تعزز استهداف دول الخليج، في حال نشوب اشتباك بين الطرفين، وهي تعتبر دول الخليج منطقة رخوة ذات مصالح عالمية حيوية وتريد استغلالها في ابتزاز خصومها، وأنها في حال الهجوم عليها ستقوم بالهجوم على هذه الدول. وقد جرت في عام ١٩٨٧ الهجوم على السواحل السعودية وفقدت طائرتين في عرض البحر، أعلن عن إسقاط واحدة، وشنت حربا شعواء لتفجير ناقلات النفط التي تتاجر مع دول الخليج، وخاصة الكويت، حتى اضطرت هذه الناقلات الى رفع الاعلام الأميركية ومختر المياه بصحبة قوات بحرية أميركية. يضاف الى ذلك العمليات الإرهابية التي دلت على طهران، وألحق استضافات إيران القاعدة بعد حرب أفغانستان، حيث لا تزال هناك.

هذا التاريخ الاستفزازي من جانب إيران هو الذي يجعل دول الخليج لا تثق مطلقا بإمكانية العلاقة السلمية معها، فهي تشكل بوجود خلايا إيرانية نائمة وأخرى نشطة على أراضيها، والطرهان في حالة حرب باردة لا تتوقف منذ قيام الثورة في عام ١٩٧٩. أما على الجانب الآخر، حيث نظام طهران فإنه يشعر أنها حرب من جانب واحد، حيث أن الأنظمة الخليجية لا تحمل مشاريع سياسية مضادة، ولا ترسل بعثات تجسس، ولا تملك شبكات تخريب نائمة على التراب الإيراني.. فهل يقع إيران اعتمادها على سياسة تجهيز الأرض للحرب ضد دول الخليج، الحقيقة أن ما ينفقه النظام الإيراني من أموال، ويبدل من جهد في المنطقة لتجنيد وتمويل الحركات الموالية له، أو المعارضة للأنظمة الخليجية، يشابه كثيرا ما كان يفعله نظام صدام الذي اكتشف في النهاية أن كل ما بناه لم يخدم مصالحه في اللحظة المرجحة سواء في عام ١٩٩٠ أو عام ٢٠٠٣.. استراتيجية نظام إيران تقوم فقط على مفهوم الحرب وتبني كل علاقاتها، وفقا لذلك مما يجعل العلاقة صعبة معها. □

* عن الشرق الأوسط اللندنية

هي من المنتج الصيني وكذا اليمني ونادراً ما تجد غير ذلك، وأضاف: كنا من قبل نفحص كل الاسطوانات التي نشترها أما الآن ومع وجود أزمة الغاز فنكف غير ممكن.

مبشرات المستوردين
 من جانبه استبعد عبدالغني محمد حميد- صاحب محل غاز أن تكون طريقة الإنزال سبباً في اتلاف الكمية الكبيرة من اسطوانات الغاز..

وقال: إن ما يطرح من حجج إنما هي مبررات غير صحيحة ليضاع رديئة.. وأن طريقة نقل الاسطوانات وكذا تحميلها وتخزينها لا تختلف عن الطريقة المستخدمة في كافة دول العالم.. وأضاف عبدالغني: قد يساهم فتح الاسطوانات بطريقة غير صحيحة في ارتشاء المنظم ومع تكرار العملية يزيد تسرب الغاز وتصبح خطيرة، ولكن هذا لا يكون إلا مع المنتج الصيني واليمني وبعض المنتج السعودي الذي مضى على استخدامه أكثر من ثلاثين سنة.. محملاً شركة الغاز مسؤولية انفجار أية اسطوانة لأن محطات التعبئة التابعة لها لا تكلف نفسها فحص الاسطوانات قبل تعبئتها بل إنها قد تتكشف عن وجود تسرب إحداها مع ذلك تعيد تسويقها.. وتكرار ما يعيد لنا الزبائن هذا النوع من الاسطوانات.. منوهاً إلى أن التسرب أحياناً يكون من المنظم، أما إذا كان من الاسطوانة فتستخدم لتعبئة «الأتاريك».

المحرر:
 منذ أكثر من أسبوع وأنا اتردد على الشركة اليمنية للغاز أملاً في لقاء المدير التنفيذي أو أحد مسؤولي الشركة للإجابة على أسئلة الصحفية المتعلقة بهذه القضية لكنه مشغول جداً لدرجة تمنعه حتى من الرد على الهاتف.. والمديرون المختصون لديهم كافة المعلومات لكنهم ضعفاء ليجراؤن على قول الحقائق التي تقع ضمن مهامهم.

وبعد عشرات الاتصالات أفادنا مصدر من مكتب المدير العام بتصريح وفق التالي:

إيقاف استيراد

أولاً فيما يخص عدد الاسطوانات التالفة أوضح المهندس عارف أن العدد أعلن عنه ليس دقيقاً حيث يوجد ما يقارب ١٦-١٧ مليون اسطوانة غاز قديمة وكلها بحاجة إلى تغيير نظراً لانتهاج صلاحيتها، منها ما يزيد عن ٤ ملايين اسطوانة بحالة سيئة ويجب سحبها من الاسواق في أقرب وقت نظراً لما تمثله من خطر على المستهلك.. إضافة إلى ما يصل البلاد من المنتج الصيني حيث اتضح عند التعبئة أن بعضها تالف وغير قابل للتعبئة..

مشيراً إلى أن الشركة اليمنية للغاز سبق أن طلبت إيقاف استيراد اسطوانات الغاز الصينية.

وأقر المشروع الذي تقدمت به شركة الغاز للجنة السلامة والأمن في اجتماعها الأخير قال عارف: بعد أن اعتدلت وزارة المالية عن تمويل شراء ٤ ملايين اسطوانة وضعت شركة الغاز خطة خمسية لعملية إتلاف (٨٠٠) اسطوانة سنوياً، ومشروع آخر عبارة عن إنشاء مصنع لصناعة الاسطوانات وصيانتها.. منوهاً إلى أن المشروعين مرهونان بموافقة وزارة المالية على تمويلها. □

• البشة:

الاسطوانات المستوردة لم تخضع للفحص

إضافة إلى تشكيل لجان لمتابعة الجهات ذات العلاقة بالصناعة والتجارة ومصصلحة الجمارك ولجان ميدانية ستتحول مهمة الإشراف على معارض بيع اسطوانات الغاز ومحطات تعبئة السيارات والغاز ورفع تقاريرها بذلك بعد فحص جميع معارض البيع ومحطات الغاز في الجمهورية مع إتزال خراطم تحتوي على اماتها في أمانة العاصمة وبقية المحافظات، مع إلزامها بمواصفات السلامة عند تصميم وإنشاء محطات الغاز. وعن كيفية الرقابة على شركات الفحص وسبب وجود ضوابط محددة ووثائق تؤكد إجراء الفحص قبل الشحن إضافة إلى وسائل للتدقيق



• عارف:

في بلادنا 17 مليون اسطوانة بحاجة إلى تغيير

عبدالغني:

شركة الغاز تتحمل المسؤولية

قايد:

رداءة التصنيع سبب في إتلاف اسطوانات الغاز

فحص آخر للمنتج عند وصول الشحنة إلى الميناء إضافة إلى أخذ عينة من الاسواق والمخازن للتأكد من مدى مطابقتها لمواصفات الأمن والسلامة. وفيما يخص اسطوانات الغاز أشار

بداية أوضح المهندس أحمد البشة، مدير عام الهيئة اليمنية للمواصفات والمقاييس وضبط الجودة، وجود أكثر من ٤ ملايين اسطوانة غاز في الاسواق المحلية لا تحمل مواصفات الأمن والسلامة، وقال: إن هذا لا يعني أنها استوربت وهي بهذه الحالة ولكن لها أكثر من خمس وعشرين سنة وأصبحت سبب سوء الاستخدام قنابل موقوتة تهدد حياة الناس وممتلكاتهم.. مشيراً الى أن اسطوانات الغاز لها فترة صلاحية محددة مثلها مثل أية سلعة، وقد حددت بسبع سنوات فقط. أي أنها بعد ذلك تعتبر غير صالحة للاستخدام ويجب سحبها من السوق.

وقال البشة: إن اسطوانات الغاز لم تخضع للفحص الكامل منذ بداية عام ٢٠٠٤م، والهيئة لا تتحمل مسؤولية ما دخل إلى البلاد قبل ذلك التاريخ، وأضاف: هناك اسطوانات دخلت بطرق غير شرعية تحت مسميات مختلفة مثل أدوات منزلية وما شابه ذلك.

سوء الاستخدام
 وأكد مدير عام هيئة المواصفات والمقاييس أن لجنة الأمن والسلامة حددت حزمة من الإجراءات وضوابط عملية إتلاف اسطوانات الغاز غير الصالحة.. منوهاً إلى أن اللجنة اجتمعت مؤخراً برئاسة اللواء الركن صالح الزوعري نائب وزير الداخلية وناقشت عدداً من النقاط المتعلقة بهذا الموضوع، وسيتم الجلوس مع دولة رئيس الوزراء لطرح شروط واليات سحب الكمية من السوق وكيفية استبدالها وشراء البديل دون أن يحدث ذلك تأثيراً على السوق إضافة إلى بحث موضوع التمويل.. مستبعداً أن يتم فرض غرامة مالية على المستوردين، وقال: من الخط الفاحش أن تحمل المستوردة ثمن سلعة انتهت صلاحيتها أو أدى سوء الاستخدام إلى إتلافها ولم يحدث أن اتخذت أية دولة في العالم هذا الإجراء.. إلا أن الدولة هي من ستتحمل مسؤولية توفير البديل، وتوعية المجتمع بكيفية الاستخدام الأمثل وطريقة التعامل مع الاسطوانات، حيث وجدنا للأسف خلال النزول الميداني إلى كثير من المعارض أن طريقة إتلاف الاسطوانات من فوق الشاحنات تتم بطريقة عشوائية، ناهيك عن سوء الاستخدام من قبل المستهلك، كما أن طريقة فتح الاسطوانة تتم من خلال ضربها بمطرقة أو مفك حديد، إضافة إلى عدم إغراقها بعد الاستخدام وكل ذلك يؤثر على الاسطوانة ويؤدي إلى سرعة تلفها.

ضوابط محددة
 وهناك اسطوانات تصل إلى شركة الغاز وهي غير صالحة للاستخدام مع ذلك يتم تعبئتها وإعادة تسويقها.. وقد شكلت هيئة المواصفات لجاناً من ضمن مهامها النزول إلى محطات التعبئة للتأكد من صلاحية الاسطوانات قبل تعبئتها. كما تم الاتفاق على حزمة من الإجراءات المتعلقة بهذا الموضوع تضمنت حملة توعوية تساهم فيها كل الجهات المعنية وتستخدم فيها البائع والمستهلك، وهناك اتفاق أن تدخل الدولة كمدافس في عملية الاستيراد باعتبارها مادة مهمة وأساسية وليست من الكماليات.

احتفاءً بأعياد الوحدة (4) مهرجانات «طيور الجنة»

«الميثاق»: ماجد عبدالحميد
 ■ تنظم مؤسسة «صدي» للإبداع بالتعاون مع مؤسسة «إنسان» للتمنية مهرجانات فنية تحييها فرقة «طيور الجنة» في كل من العاصمة صنعاء، وتعز، وعدن، وترتيم تزامناً مع احتفالات بلادنا بالذكرى (٢٠) لإعادة تحقيق الوحدة اليمنية المباركة في ٢٢ من مايو.
 وقال وحي عبدالله الأغبري - المدير التنفيذي لمؤسسة «صدي» للإبداع- في تصريح له بالمناطق: إن المهرجان الإنشادي الأول للفرقة سيقام الأربعاء القادم في عاصمة الثقافة الإسلامية ٢٠١٠م مدينة تريم بمحافظة حضرموت، يليه المهرجان الثاني يوم الخميس القادم بالعاصمة صنعاء، ثم الثالث بمحافظة تعز في ١٤ مايو، وعن في ١٥ مايو.
 وأضاف الأغبري: أن المهرجان الذي سيقام لأول مرة في أربع محافظات سيكون برعاية كريمة من قبل وزير الثقافة الدكتور محمد ابوبكر المفلحي وبإشراف مباشر من الهيئة الوطنية للتوعية.
 وأكد أن المهرجان الإنشادي سينقله العديد من الأناشيد التي تحت اطفال اليمن على حب وطنهم، والتمسك بوحدهم، من كلمات زين العابدين الضبيبي وألحان فرقة طيور الجنة. □

الماجستير بامتياز للعواضي

■ منحت جامعة إب الباحث محمد عبده منصور العواضي ترقية إلى درجة الماجستير بتقدير ممتاز عن رسالته الموسومة بـ «أثر استخدام استراتيجيات الإسئلة الذاتية في تنمية الفهم القرآني لدى تلامذة الضامن الأساسي في مدارس مدينة إب».
 وأقرت لجنة المناقشة برئاسة أ.د. محمد عبده المخالفي منح الباحث درجة الماجستير بتقدير ممتاز مع التوصية بطباعة الرسالة تعميماً للفادة، واعتبرت اللجنة أن الرسالة تمثل إضافة نوعية ترفد المكتبة التربوية الوطنية والعربية. □

تأييد إعدام وحبس 10 مدانين بجرائم اختطاف

■ أبدت الشعبية الجزائرية الاستغنائية المتخصصة حكماً بالإعدام لمتهمين اثنين بالاختطاف، في حين أدانت المحكمة الابتدائية الجزائرية (٨) آخرين بجرائم اختطاف وقضت بحبسهم من (٥-١٥) سنة.
 وفي الجلسة التي رأسها القاضي محمد حسين الحكيمي رئيس الشعبة الاستئنافية قضى الحكم بتأييد الإعدام لكل من: نجاد محمد غالب وعبدالقوي أحمد غالب لثبوت إدانتهم بالاختطاف للمجنني عليه عبدالسلام محمد الحضري.
 وأوضح منطوق الحكم أن المدانين قاموا باستئجار المجني عليه لتوصيلهم على سيارته (تاكسي) من دار سلم إلى حوّلن وقاموا بقتله في الطريق الخالية ودفنوا الجثة في جحانة، ونهبوا سيارته. وكانت المحكمة الابتدائية قد قضت بإعدام المتهمين وذلك في جلستها المتعددة في (٧) من مارس العام الجاري.
 وفي قضية أخرى قضت المحكمة الابتدائية الجزائرية المتخصصة بالحسب من (٥) سنوات إلى (١٥) سنة لثمانية مدانين بالاختطاف. وفي الجلسة المتعددة برئاسة القاضي رضوان عبدالوهاب النمر قضى منطوق الحكم بالحسب ١٥ سنة لأول بشير سعيد الدفعي والحسب ٣ سنوات لثاني توفيق سعيد الذغمري (١٢) سنة لكل من: (بركان مهدي الريمي- عصام علي الريمي- صفوان يحيى الحوشبي- فائق حسين العلفي- حمود علي الشعبي).. فيما قضى منطوق